



مرشح الدائرة الأولى أكد أن محاربة الفساد مسؤولية الجميع وتتطلب مراجعة القوانين القائمة حالياً

فاخر القلاف لـ «الأنباء»: أدعو الناخبين للمشاركة الفعالة لإيصال نواب يحققون طموحاتهم ويخدمون المصلحة العامة للبلاد

محمد الدشيش



أكد مرشح الدائرة الأولى فاخر القلاف أن محاربة الفساد لا تكون من جهد نائب واحد بل مسؤولية الجميع. كما أنها تتطلب مراجعة القوانين القائمة حالياً. داعياً جميع الناخبين إلى المشاركة الفعالة لإيصال نواب يحققون طموحاتهم ويخدمون المصلحة العامة للبلاد.

وأضاف القلاف في لقاء لـ «الأنباء»: نؤكد على الفصل بين السلطات وعدم تدخل السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية والابتعاد عن صراع الأقطاب والتفرغ لخدمة المصلحة العامة.

أكد مرشح الدائرة الأولى فاخر القلاف أن محاربة الفساد لا تكون من جهد نائب واحد بل مسؤولية الجميع. كما أنها تتطلب مراجعة القوانين القائمة حالياً. داعياً جميع الناخبين إلى المشاركة الفعالة لإيصال نواب يحققون طموحاتهم ويخدمون المصلحة العامة للبلاد.

وأضاف القلاف في لقاء لـ «الأنباء»: نؤكد على الفصل بين السلطات وعدم تدخل السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية والابتعاد عن صراع الأقطاب والتفرغ لخدمة المصلحة العامة.

ما أبرز ملامح برنامجك الانتخابي؟

● هناك أرغب في طرحتها في المجلس إن وفقت إن شاء الله وهي تعتبر أهم أولوياتي وهي التأكيد على الفصل بين السلطات وعدم تدخل السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية والابتعاد عن صراع الأقطاب والتفرغ لخدمة المصلحة العامة والعمل على تشريع قوانين تراقب وتتابع الأداء الحكومي في نهجها الجديد الداعي للإصلاح ومحاربة الفساد ومحاسبة الناخبين على إقرار القوانين التي تساهم في استقرار الأسرة الكويتية والتسريع لدفع عجلة الحصول على بيت العمر ومراجعة قوانين المرئي والمسموع والجرائم الإلكترونية التي قيدت الحريات وتسببت في سجن الكثير من المواطنين وهجرة البعض. وإلى تفاصيل اللقاء:

ما الإصلاحات الاقتصادية التي تنوي تقديمها أو تساهم فيها؟

● الإصلاحات الاقتصادية تبدأ بسن التشريعات التي تساعد الناس وخصوصاً القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدعم والتسهيل للشركات العالمية ورؤوس الأموال لدخول الكويت وإنشاء المشاريع النافعة في مجال الطاقة البديلة والاستثمارات المناسبة مع ديننا وأخلاقنا وأعرافنا.

وماذا عن محاربة الفساد؟

● محاربة الفساد لا تأتي من جهد نائب واحد يرفع الشعارات، بل هذه المسائل تتطلب أولاً مراجعة القوانين القائمة حالياً والمعمول بها ورصد مكامن القوة والخلل فيها. وكذلك تحتاج إلى فئحة مشتركة داخل أروقة المجلس لتكوين حالة عامة بين النواب للتوافق على دراسة وإصلاح أو تعديل هذه القوانين أو حتى إلغاءها وتشريع غيرها وفي نفس الوقت تفعيل الدور الرقابي على الحكومة في حال تقصيرها أو تقاعسها.

ماذا تريد من المجلس والحكومة القادمين؟

● المطلوب من المجلس والحكومة القادمين عدم التركيز على القضايا الهامشية والاهتمام بالقضايا المتعلقة بمصلحة البلد ومصالح الشعب ومراقبة الحكومة في نهجها أداء دورها كسلطة تنفيذية في جميع المجالات والتقدم بخطوات عملية تنفذ على أرض الواقع ويراه المواطن قبل النائب في السعي للقضاء على البطالة الفعلية والبطالة المقنعة وتوفير العيش الكريم وتحقيق طموحات كل الكويتيين من تنمية حقيقة في شتى المجالات والقضاء على الهدر الحكومي للميزانية والاجتهاد في الإصلاح ومحاربة الفساد.

وكل ذلك لن يتم إلا بالتعاون المثمر بين نواب المجلس في التشريع وحكومة حريصة على النهوض في شتى المجالات والاستفادة من أخطاء الحكومات السابقة في تصحيح المسار وإعادة الثقة للجميع بأنها جادة في القيام بمهامها في الاتجاه الصحيح بما هو في صالح البلاد والعباد.

كيف ترى قضايا «البدون» وما الحلول لها؟

● قضية «البدون» قضية أتعبت جميع الكويتيين وسببت حرجاً كبيراً للكويت أمام المنظمات الدولية، وكل ذلك نتيجة عدم تجنيس المستحقين منهم، وتقاعست القضية من سبب إلى أسوأ بعد أن لامست شؤون الصحة والتعليم ومصادر الرزق والعيش الكريم مع العلم أن الحل معروف ومحدد مسبقاً وواضح للجميع وهو تجنيس المستحقين، وإعطاء البقية حق السكن والإقامة والحياة الإنسانية الكريمة مع إعطاء حق اللجوء إلى القضاء لحل هذه القضية بطريقة عادلة.

إقرار تشريعات لتطوير جميع أركان الهرم التعليمي والاهتمام بالتربية الواعية كأساس لبناء المؤسسة التعليمية

تأييد تطبيق القانون في جميع القضايا ضد التعسف في تطبيق القانون وضد سياسة غض الطرف عن هذا وذاك

مرسوم التصويت بالبطاقة المدنية يساهم في أن يكون تصويت الناخبين لتمثيلهم الحقيقي لاختيار النواب حسب مناطقهم ويحد من التلاعب في نتائج الانتخابات

محاربة الفساد مسؤولية الجميع ولا تقتصر فقط على الحكومة ورئيسها.. وتبدأ من الشعب كل من موقعه

يجب أن يأتي مجلس يقوم بدوره وواجبه تجاه الحكومة في مراقبتها في صدق ما تدعي به من تطهير منابع الفساد الإداري والمالي

ضرورة الدعم والتسهيل للشركات العالمية ورؤوس الأموال لدخول الكويت وإنشاء المشاريع النافعة في مجال الطاقة البديلة والاستثمارات

المطلوب من المجلس والحكومة القادمين عدم التركيز على القضايا الهامشية والاهتمام بالقضايا المتعلقة بمصلحة البلد ومصالح الشعب

قضية «البدون» قضية أتعبت جميع الكويتيين وسببت حرجاً كبيراً للكويت أمام المنظمات الدولية.. وكل ذلك نتيجة عدم تجنيس المستحقين منهم



مرشح الدائرة الأولى فاخر القلاف خلال حديثه إلى الزميل محمد الدشيش (أحمد علي)

- التأكيد على الفصل بين السلطات وعدم تدخل السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية والابتعاد عن صراع الأقطاب والتفرغ لخدمة المصلحة العامة
- تشريع قوانين تراقب وتتابع الأداء الحكومي في نهجها الجديد الداعي للإصلاح ومحاربة الفساد ومحاسبة الناخبين على إقرار القوانين التي تساهم في استقرار الأسرة الكويتية والتسريع لدفع عجلة الحصول على بيت العمر
- مراجعة قوانين المرئي والمسموع والجرائم الإلكترونية التي قيدت الحريات وتسببت في سجن الكثير من المواطنين وهجرة البعض

ومن تجارب الماضي يجب أن يأتي مجلس يقوم بدوره وواجبه تجاه الحكومة وهو مراقبتها في صدق ما تدعي به من تطهير منابع ومكامن كل أنواع الفساد الإداري والمالي.

كم تتوقع نسبة الحضور يوم الاقتراع؟

● من المتوقع أن تكون المشاركة واسعة على الرغم من حالة الإحباط



مرشح الدائرة الأولى فاخر القلاف

ما نظرتك لإجراءات الحكومة في الحد من الفرعيات وشرء الأصوات؟

● نحن مع تطبيق القانون في جميع القضايا في البلاد، وفي نفس الوقت ضد التعسف في تطبيق القانون وضد سياسة غض الطرف عن هذا وذاك والتشدد على هؤلاء وآخرين (بالكويتي: على ناس وناس)، فتطبيق القانون يجب أن يكون من منطق العدالة، أي معاملة الجميع وفق القانون وبمسطرة واحدة لا غير.

ما تقييمك للتصويت بالبطاقة المدنية سلباً إيجاباً؟

● الإيجابية في هذا المرسوم أن تصويت الناخبين حسب تمثيلهم الحقيقي لاختيار النواب حسب مناطقهم والذي يحد من التلاعب في نتائج الانتخابات، في المقابل لأن هذا المرسوم جديد على الساحة الانتخابية ولكن هناك سلبية ورأياً، وهي أن هناك الكثيرين ممن انتقلوا إلى مناطق أخرى بفعل ما تم من توزيعات للبيوت لختلف المناطق ولكنهم أبقوا على المعلومات السابقة في البطاقة المدنية من عناوين لأكثر من سبب، منها الاستفادة من المرافق الصحية والجمعيات التعاونية ومراكز التمويل الموجودة في مناطقهم السابقة.

أما الرأي فهو أن هناك بعض القانونيين يرون أن هذا المرسوم قد يكون أحد أسباب إبطال المجلس بسبب العمل في هذا المرسوم الذي جاء بصورة الضرورة فترة حل المجلس.